المفهوم الآخر لمصطلح القياس النحوي

د. بوعصابة عبد القادر
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة (الجزائر)

الملخص:

القياس من أدلة النحو الإجمالية ويأتي في المرتبة الثانية بعد السماع، والمقصود به هو" حمل غير المنقول على المنقـول لاشتراكها في علة الحكم".

هذا ويرى علي أبو المكارم أن مفهوم ومصطلح القياس عرف تطورا دلاليا، وعليه لهذا الدليل مفهوم آخر سابق علـى المفهوم الذي تداولته كتب أصول النحو.

وفي هذا المقال إجابة على السؤال: ما هو هذا المفهوم الآخر، وما أدلة علي أبو المكارم عليه؟

الكلمات المفتاحية :النحو، السماع، التطور الدلال ، القياس ، الاطراد ...

Résumé :

Le raisonnement par analogie est l'un des principes généraux de la grammaire arabe, il est même le deuxième après la tradition. Grosso-modo l'analogie - qui est principalement une inférence – est le rapport qui existe entre les choses semblables.

De sa part Ali Abou ElMakarim pense que le concept d'analogie a connu une évolution sémantique, ce qui revient à dire que le concept en question a connu un tout autre sens.

Cet article essaye donc de répondre au mieux à la question: quel est cet autre concept, et quels sont les arguments en faveur d'une telle thèse?

Mots clés :Grammaire, tradition, évolution sémantique, analogie, régularité...

Abstract :

Reasoning by analogy is one of the general principles of Arabic grammar; it is even the second after tradition. Analogy-which is primarily an inference-is the relation that exists between similar things.

On his part Ali Abou El Makarimthinks that the concept of analogy has undergone a semantic evolution, which means that such concept has had a completely different meaning.

This article tries to answer the question: what is this other concept, and what are the arguments in favor of such a thesis?

Keywords: Grammar, tradition, semantic evolution, analogy, regularity

للقياس مفهوم معروف في كتب النحو وأصول النحو والذي يمكن اختزاله في أنه " حمل غيـر المنقـول علـى المنقول لاشتراكها في علة الحكم "[1]،إلا أن لعلي أبو المكارم طرحا آخر، فهو يرى أن للقياس مفهوما آخر، وهو مـن زاوية نظره مفهوم سابق على المفهوم المتداول. فما هو هذا المفهوم وما أدلة علي أبو المكارم على هكذا مفهوم؟

يبدأ علي أبو المكارم وبشكل طبيعي للتقديم لوجهة نظره بعرض بعض المقدمات التي يمكن أن نسمها بالحقائق. هذه الحقائق التي يمكن اختزالها في نوعين اثنين: حقائق تاريخية وحقائق لسانية.

ومن المهم أن تكون هذه الحقائق محل إجماع بين أهل الفن. فمن طبيعة كل نقاش علمي أن يبدأ وينطلق الحـوار فيه من أرضية مشتركة وحقائق هي محل إجماع حتى لا يقع الاختلاف من أول الطريق وحتى تهـدأ النفـوس وتتهيـأ لنقاش علمي هادئ ومتزن. فما هي هذه الحقائق؟

بداية بالنوع الأول وهي الحقائق التاريخية، ينقل علي أبو المكارم أن أول من توسع في دليل "القياس" هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي؛ يقول أبو المكارم: "ولعل أقدم من نسب إليه الولوع بالقياس من متقدمي النحاة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117هـ أو 118هـ. فمما يذكره النحاة ويتناقله الرواة ويسجله المؤرخون عن هذه الشخصية الفذة أنه "أول من فرع النحو وبعجه"، وأنه في تفريعه له قد اعتمد على "مد القياس والعلل". حتى إنه كان "شديد التجريد للقياس" [2].

واستنادا إلى هذه الحقيقة التاريخية وهي أن أول من توسع في دليل القياس هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، يستنتج أبو المكارم أن دليل القياس لابد أن يكون معروفا للنحاة قبل ابن أبي إسحاق؛ يقول: "وهذه النصوص كلها، وغيرها، تكشف عن حقيقتين مهمتين لا يصح إهمال واحدة منهما، كما لا ينبغي – في الوقت نفسه – أن تطغى إحداهما على الأخرى. وأولى هاتين الحقيقتين أن لعبد الله بن أبي اسحاق دورا بالغ الأهمية في النحو العربي، يرجع إلى اعتماده على ما يصطلح عليه النحاة والرواة والمؤرخون "بالقياس" النحوي. وثاني هاتين الحقيقتين أن دور ابن اسحاق في القياس هو دور المسرف فيه وليس دور المبتكر له. وهاتان الحقيقتان معا تسلمان إلى نتيجة عظيمة القيمة والخطر، وهي أن النحاة كانوا يأخذون به منهجا قبل أن يسرف هو فيه."فالقياس كان معروفا للنحاة قبل ابن أبي إسحاق؛ يقول علي أبو المكارم: " استخدم النحاة العرب منذ عصر مبكر لفظ "القياس". [3].

بعد طرح النوع الأول من الحقائق التاريخية ينتقل أبو المكارم في مرحلة أخرى إلى طرح النوع الثاني من الحقائق وهي الحقائق اللسانية، ولكن الفرق في طرحه للحقائق التاريخية واللسانية، أننا وجدناه في الحقائق التاريخية يصرح تصريحا إلا أنه في الحقائق اللسانية يشير لها إشارة دون ذكرها صراحة وبالتفصيل!

يقول أبو المكارم - وهو ينتقد النحاة والرواة والمؤرخين-: "النحاة والرواة والمؤرخون يستخدمون مصطلح القياس استخدامهم لكثير غيره من المصطلحات دون أن يعنوا كثيرا بتحديد مضمونها، وكأنما كان النحاة يكتفون بما بينهم من مفاهيم شائعة لها لا يجدون معها حاجة إلى تحديد مدلولاتها، واكتفى الرواة بنقل الروايات دون تدخل منهم في غالب الأحيان، فلم يلقوا الضوء على ما في رواياتهم من اصطلاحات وما يصيب هذه الاصطلاحات من تغير مرحلي أو مدرسي.ثم أقبل المؤرخون فحشدوا روايات الرواة وأخبار اللغويين والنحاة غير مدركين لما يعتور هذه وتلك من وجوه النقص. فلم يضعوا في الاعتبار إمكان التغير في مدلول الاصطلاح الواحد، وما ينتج عن ذلك من اضطراب في فهم الأخبار وتحليل الروايات."[4].

من هذه الإشارة من أبي المكارم لما يصيب الاصطلاحات من تغير مرحلي أو مدرسي ومن إمكانية التغير في مدلول الاصطلاح الواحد، يمكن ان نضع أيدينا على الحقيقة اللسانية وهي التي طالما طرحها وفصل القول فيها دي سوسير [5].وهي أن العلامات اللغوية تعرف إلى جانب ثبات العلاقة بين الدال والمدلول تطورا لهذه العلاقة وأنها طبيعة كل لغة؛ فالعلامة اللغوية لابد أن تعرف مثل هذا التطور؛ يقول ستيفن أولمان: " اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، على الرغم من أن تقدمها يبدو بطيئا في بعض الأحايين، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغيير والتطور." [6]. وهذا القانون اللساني ينطبق كذلك على مفاهيم النحو بشكل عام ومفهوم القياس بشكل خاص.

من هنا خلص علي أبو المكارم إلا أن النحاة والرواة والمؤرخون بعد غفلتهم عن الحقيقة اللسانية لم ينتبهوا لما أصاب مفهوم "القياس" من تطور في الدلالة. ليس ذلك فحسب بل كان لغفلة هؤلاء تبعاتها فقد تلقى الدارسون المتأخرون والباحثون المعاصرون ذلك الموقف بالقبول دون تمحيص للحقائق؛ فظنوا – فيما يرى علي أبو المكارم - أن القياس النحوي بزعمهم له مفهوم واحد هو مفهوم القياس المنطقي نفسه؛ يقول: "ومن ثم فتح هذا الموقف المجال أمام الدارسين المتأخرين ثم الباحثين المعاصرين للانزلاق في خطأين مضللين: أولهما وحدة المصطلحات النحوية على الرغم من

الامتداد الزمني للبحث النحوي، ومع تعدد اتجاهاته وتجمعاته تلك التي انتشرت لفترة طويلة في المراكز الثقافية في قارات ثلاث. وثاني هذين الخطأين هو وحدة هذا المصطلح بالذات من مصطلحات النحو، وهو القياس، مع المصطلح المنطقي. وهكذا إذا استخدم لفظ القياس في النحو تصور الدارسون من المعاصرين والأقدمين أنه لا يتغير من عصر إلى عصر، ولا يتفاوت مضمونه من مدرسة إلى أخرى. بل إنه لا يختلف عن القياس المنطقي بما يتطلبه من قضايا، ويفترضه من مقدمات، ويستلزمه من شروط." [7].

بعد ذكر علي أبو المكارم لتلك الحقائق يصبح من الضروري البحث في مفهوم القياس النحوي، للإجابة على سؤال واضح ودقيق: هل للقياس مفهوم واحد أم أن له أكثر من مفهوم؟وطبعا حتى تكون الإجابة علمية لابد أن يكون المنهج للوصول إليها علميا؛ يقول أبو المكارم: "لهذا كله فإن الخطوة الأولى التي يجب أن يتحراها البحث المنهجي للتراث النحوي هي تحديد مدلول هذا الاصطلاح الذي استخدم بكثرة هائلة في النحو والمنطق وفي غير النحو والمنطق أيضا." [8].

يرى أبو المكارم أن للقياس النحوي مفهوم آخر غير المفهوم المنطقي، وعليه يمكن التمييز بين مدلولين للقياس؛ يقول: "وأبرز النتائج المهمة التي ينتهي إليها التحليل العلمي لاصطلاح "القياس" واستخدامه في البحث النحوي، أن من الممكن التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف، أما أولهما فيرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها. ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه الظواهر. كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص. وأما المدلول الثاني للقياس فهو أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به. ومن ثم فإن لهذه العملية أطرافا أربعة: المقيس، والمقيس عليه، والجامع بينهما، والحكم."[9].فهو هنا وبكل وضوح يتكلم عن مفهوم آخر للقياس يمكن اختصاره في كلمة واحدة هو "الاطراد"؛ ويعني به اطراد الظاهرة اللغوية في نصوص اللغة.

هذا المفهوم الآخر للقياس النحوي - وهو "الاطراد" -هو ذاته المفهوم الذي وسعه ابن أبي إسحاق الحضرمي؛ إذ يرى علي أبو المكارم أن ابن أبي اسحاق جعل من هذا المفهوم مبدأ عاما للدرس النحوي لا في نصوص القرآن فحسب بل وفي نصوص العربية كلها، يقول أبو المكارم: "وهكذا إذا جعل النحاة عبد الله بن أبي إسحاق "شديد التجريد للقياس" فإنما يدل القياس على منهجه في دراسة الظواهر اللغوية هو تحديد الظواهر المطردة واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها، وهذا الفهم هو ما يؤيده ابن أبي إسحاق نفسه بقوله" "ما يطرد وينقاس" أي ما يشيع في النصوص حتى إنه ليرفض - باطراده – مراعاته والتزامه، فيصبح بذلك مقياسا للصحة والخطأ."[10].

بل يرى أبو المكارم أن "الاطراد" أي اطراد الظاهرة اللغوية في نصوص اللغة ليس فقط المفهوم الآخر للقياس النحوي بل هو المفهوم الأول للقياس النحوي أو بتعبيره هو " المدلول الأول للقياس النحوي "؛ وأن هذا المفهوم عرف مدة القرون الثلاثة الأولى ثباتا للعلاقة بين الدال والمدلول؛ يقول: "والمدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه، أي حتى ابن السراج وتلميذه الفارسي وتلميذه ابن جني." [11].

ولكن لقائل أن يقول أن العبارة "ما يطرد وينقاس" على الأقل في ظاهرها لا توحي بما فهمه أبو المكارم؛ فإن من أصول اللغة وقواعدها أن الظاهر من أسلوب العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه [12]؛ وهذا يعني بكل تأكيد أن الاطراد غير القياس! ولكن لو عدنا للرواية نفسها لانتفى الإشكال؛ فقد "روي عن يونس أنه سأل ابن أبي اسحاق: هل يقول أحد الصويق، يعني السويق، قال: نعم، عمرو بن نعيم تقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[13].

وقد ذكر علي أبو المكارم أبو المكارم لما ذهب إليه دليلين اثنين:

لقد تكلمنا آنفا أن كل علامة لغوية تعرف بجانب ثبات العلاقة بين الدال والمدلول تطورا لهذه العلاقة بفعل الزمن، وأن هذا التطور لابد أن يعرف نوعا من التراتبية والانتقال السلس من مفهوم إلى مفهوم. فقد بدأ القياس النحوي بسيطا بساطة اسهامات الجيل الأول في فن النحو؛ ثم عرف هذا المفهوم البسيط مع الجيل الثاني وعلى رأسه ابن أبي إسحاق الحضرمي نوعا من التوسع في الاستعمال والتحديد في المفهوم؛ يقول أبو المكارم وهو يعدد الأدلة على ما ذهب إليه: "الأول: أن هذا المدلول هو الذي يتفق مع التطور الطبيعي للعلوم، ولعلم النحو بصفة خاصة؛ إذ لم يكن قبل ابن أبي إسحاق ممن شارك في البحث النحوي سوى جيلين يعدان في الواقع أقرب إلى الريادة منهما إلى الإسهام الموضوعي في التناول: هما جيل التلاميذ الذين أخذوا عن أبي الأسود، ثم أبو الأسود نفسه. وإذا شئنا الدقة فإن من الممكن أن نعدهما جيلا واحدا، لأن/ دور أبي الأسود في الدراسات النحوية محدود بإدراكه لبعض الظواهر التركيبية – وهي ظاهرة التصرف الإعرابي – من خلال ضبطه للنص القرآني، أما تلاميذه فقد أمكنهم أن يبدؤوا في التعامل المباشر مع الظاهرة نفسها – وأن يحاولوا الوقوف على الضوابط التي تحكمها -. ولكن يحكم دورهم كله التردد بين الوقوف عند النص القرآني، أو التماس الظاهرة من نصوص أخرى غير القرآن، والاضطراب في تحديد أسلوب التناول للغة بغية اكتشاف بقية ظواهرها التركيبية، وأسلوب التقعيد للظواهر بغية وضع قوانينها الضابطة. ثم جاء ابن أبي اسحاق فأتيح له بفضل قدرته العقلية وشجاعته النفسية أن يتخلص من هذا الاضطراب والتردد، وأن يوضح السبيل الأقوم أمام النحاة لتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد، بما وضع من قواعد عامة للبحث النحوي سار عليها وطبقها بحزم شديد وجرأة بالغة، وهي أن يقف عند الظواهر الشائعة المطردة، وأن يعتبرها هي القوانين الضرورية في التركيب ما دامت ملاحظة فيما استقرأه من نصوص. وأن يفرض من أجل ذلك موقفا محددا لا يتغير في مواجهة كل محاولة للخروج على هذه القوانين وهو الرفض التام لها، لا يستثني من ذلك أحدا وإن علا قدره اللغوي وسمت مكانته الفنية.

وهذا الموقف من ابن أبي إسحاق – وهو تحديده أسلوب البحث اللغوي، بالوقوف عند الظواهر اللغوية المطردة – خطوة طبيعية متسقة مع الخطوة السابقة التي بدأها الجيل الذي تلا أبا الأسود؛ إذ التطور المتوقع في البحث النحوي بعد أن أصبح عدم تحديد منهجه عقبة هو أن يحدد من خلال مدى شيوع الظواهر واطرادها، دون إنفاق الجهد في ملاحظة الظواهر الغريبة أو النادرة." [14].

وعليه لم يكن ممكنا أبدا أن يرتقي البحث النحوي من النظر في نصوص القرآن إلا أن يتوسع البحث ليشمل نصوص العربية ولكن بالوقوف أولا على الظواهر المطردة دون الظواهر الغريبة والنادرة؛ لأن الهدف كان الخروج بقواعد عامة تشمل أكبر قدر ممكن من كلام العرب. وهذا المبدأ هو " مبدأ البطء والتدرج " فإن التطور الدلالي يسير ببطء وتدرج؛ يقول د. علي عبد الواحد وافي: "للتطور الدلالي بمختلف أنواعه خواص كثيرة تشبه في جملتها خواص التطور الصوتي التي أشرنا إليها في الفصل السابق، ومن أهم هذه الخواص ما يلي: 1- أنه يسير ببطء وتدرج. فتغير مدلول الكلمة مثلا لا يتم بشكل فجائي سريع، بل يستغرق وقتا طويلا، ويحدث عادة في صورة / تدريجية، فينتقل إلى معنى قريب منه، وهذا إلى ثالث متصل به" [15]،هذا كان عن الدليل الأول لأبي المكارم، فماذا عن الدليل الثاني؟

لأبي المكارم دليل آخر على أن مفهوم القياس النحوي عند ابن أبي اسحاق الحضرمي هو "الاطراد"، دليل يمكن أن نختزله في مفهوم آخر هو "السياق"؛ فأبو المكارم يرى أن النصوص تدل وبوضوح على أن مفهوم القياس في هذه الفترة من تاريخ النحو العربي هو "الاطراد" نفسه. ويذكر من هذه النصوص نصا لسيبويه ونصا للكسائي؛ يقول:" وحسبنا أن ننقل هنا نصين لرأسي مدرستي البصرة والكوفة: سيبويه والكسائي يوضحان مدلول القياس عندهما بما يتفق مع هذا المعنى الذي تحدد".

ذكر سيبويه أن "قلت" و"ظننت" يختلفان من وجه ويتفقان من وجه، تماما كما هو الحال بين "ما" و"ليس". فمثلا هناك فرق بين العبارة: "قلت زيد منطلق" والعبارة "ظننت زيدا منطلقا"! ففي العبارة الأولى الذي يلي "قلت" جملة المبتدأ والخبر وهي في محل نصب مفعول به، وفي العبارة الثانية الذي يلي "ظننت" المفعول الأول والمفعول الثاني، هذا كان وجه الاختلاف بين "قلت" و"ظننت". أما عن وجه الاتفاق فيجوز في الاستفهام خاصة أن تقول: "أتقول زيدا منطلقا" لأن معنى هذه العبارة "أتظن زيدا منطلقا". فإذا لم يكن ثمة استفهام رجعت رجعت إلى القياس [16].

ويرى علي أبو المكارم أن معنى العبارة رجعت إلى القياس أي إلى المطرد من كلام العرب؛ يقول سيبويه: "اعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، نحو: قلت زيد منطلق، فلما أوقعت قلت على أن يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاما، وذلك قولك: قال زيد عمرو خير الناس. وتصديق ذلك قوله عز وجل: "إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك"(آل عمران: 45). ولولا ذلك لقال: أن الله." وكذلك جميع ما تصرف من فعله، إلا (تقول) في الاستفهام، شبهوها بتظن، ولم يجعلوها كأظن ويظن في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كتظن، كما أن (ما) كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم. ولم يجعل قلت كظننت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، كما أن (ما) لم تقو قوة ليس ولم تقع في جميع مواضعها، لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها" [17].

هذا عن سيبويه، أما الكسائي فله أبيات منها "إنما النحو قياس يتبع *** وبه في كل أمر ينتفع" ومعنى البيت كما يراه علي أبو المكارم: النحو أن تتبع ما اطرد من كلام العرب. وعليه القياس في البيت هو "الاطراد" نفسه. يقول أبو المكارم: " فالقياس هنا ليس القياس المنطقي، بشروطه ومقدماته وقضاياه، لأن ذلك القياس لا يفيد الناطق أو المتكلم في شيء؛ إذ ليس إلا منهجا علميا قد يفيد الباحث أما المتكلم فلا شأن له به. أما الذي يفيد المتكلم فهو ما يقدمه العلم بالقواعد المطردة المتبعة، وبهذا العلم وحده يمكن أن يحال بين المتكلم وبين الخطأ اللغوي بعامة، والنحوي بخاصة. وهذا العلم هو النحو، أو هو المقاييس العامة التي ينبغي أن تتبع وأن ينتفع بها".[18].

إلى هنا يصبح من الطبيعي أن نتساءل: إذا كان المفهوم الآخر للقياس هو الاطراد فما المقصود بـ"الاطراد" عند ابن أبي اسحاق خاصة؟

يتلخص مفهوم "الاطراد" عند ابن أبي اسحاق كما يرى أبو المكارم في نقطتين اثنتين: "تحري الظواهر العامة الشائعة في اللغة" و"صوغ تلك الظواهر في قواعد ملزمة"؛ يقول: " يتركز موقف عبد الله بن أبي إسحاق – في الواقع، على الرغم من ندرة ما نقل عنه – على دعامتين: الأولى: أن مهمة البحث النحوي هي تحري الظواهر العامة الشائعة في اللغة، قبل الظواهر النادرة التي تنتسب في كثير من الأحيان إلى اللهجات. والثانية: أن على الباحث النحوي بعد أن يقف على الظواهر العامة المطردة، أن يصوغها في قواعد ملزمة، بحيث لا يقبل خروجا عليها ولا نقضا لها." [19].

كان هذا إذن المفهوم الآخر والأول لمصطلح القياس النحوي قبل أن تتطور دلالته لتصبح "حمل غير المنقول على المنقول لاشتراكها في علة الحكم"

في النهاية يمكن أن نقرر:

أولا: أن علي أبو المكارم يرى أن مفهوم القياس عرف تطورا دلاليا، وأن أول مفهوم للقياس هو "الاطراد" لدليلين اثنين؛ 1- من طبيعة المفاهيم أن تعرف تطورا دلاليا فتلك سنة الحياة. 2- ابن أبي اسحاق من الجيل الثاني وهذا يعني أن هذا المفهوم كان لا يتعدى الغرض منه، الذي هو في النهاية وضع القواعد التي تصف ظواهر اللغة العامة، مما يجعل مفهوم القياس لا يتعدى الاطراد؛ بتحري الظواهر العامة الشائعة في اللغة وصوغ تلك الظواهر في قواعد ملزمة.

ثانيا: هذا المفهوم استمر مدة القرون الثلاثة الأولى قبل أن يصل إلى ما وصل إليه في كتب أصول النحو؛ وهو "حمل غير المنقول على المنقول لاشتراكها في علة الحكم".

التهميش:

[1] ينظر مثلا:

- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل،ج4، دار الكتب العلمية، بيوت/ لبنان، الطبعة 1، 1405هـ/ 1985م، ص 166.
- أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دمشق/ سوريا، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ/1957م، ص 45.

جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ/ 2006م، ص203.

[2] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، القاهرة/ مصر، دار غريب، الطبعة 1، 2007، ص 25.

[3] المصدرنفسه، ص25- 26.

[4] المصدر نفسه، ص26.

[5]FERDINAND DE SAUSSURE, cours de linguistique générale, ouvrage présenté par Dalila Morsly, ENAG éditions, Alger,3 edition2004, p123.

[6] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة ،ترجمه وقدم له وعلق عليه د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ص 153.

[7] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص26.

[8] المصدر نفسه، ص26.

[9] المصدر نفسه، ص27.

[10]المصدرنفسه، ص26.

[11] المصدرنفسه، ص27.

[12] تاج الدين عبد الرحمن بن ابراهيم الفزاري، شرح الورقات، دراسة وتحقيق سارة شافي الهاجري، دار البشائر الإسلامية، ص 163.

[13] أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج1، حققه ووضع فهارسه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، بيروت/ لبنان، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة 1، 1418هـ/ 1979م، ص 48.

[14] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص27- 28.

[15] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، مصر، نهضة مصر، الطبعة 9، ص 314- 315.

[16] أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، ج1، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة 1، 2008، ص457- 459.

[17] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة /مصر، مكتبة الخانجي، الطبعة 3، 1408هـ/ 1988م، ص122.

[18] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص30.

[19] المصدر نفسه، ص31.